

## تقرير مراقب الحسابات

### الى الساده / مساهمي شركة الإسكندرية للزيوت المعدنية "أموك"

#### تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية لشركة الإسكندرية للزيوت المعدنية "أموك" شركة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته والذي تم الغاؤه وحل محله القانون رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ والمتمثل في قائمة المركز المالي والبالغ إجمالي الأصول بها نحو ٥.٤٤٧ مليون جنيه في ٢٠١٩/٦/٣٠ وكذا قائمة الدخل والبالغ صافي الربح بعد الضريبة بها نحو ٤٥٠ مليون جنيه وكذا قوائم الدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفق النقدي عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الايضاحات.

#### مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسؤولة ادارة الشركة فالأدارة مسؤولة عن اعداد و عرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية و في ضوء القوانين المصرية السارية و تتضمن مسؤولية الاداره تصميم و تنفيذ و الحفاظ علي رقابه داخليه ذات صلح باعداد و عرض قوائم ماليه عرضاً عادلاً وواضحاً خالياً من اية تحريفات هامه و مؤثره سواء ناتجه عن الغش او الخطأ، كما تتضمن هذه المسئوليه اختيار السياسات المحاسبية الملائمة و تطبيقها و عمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

#### مسئولية مراقب الحسابات

تتصدر مسئوليتنا في ابداء الرأي علي هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها. و قد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية و في ضوء القوانين المصرية السارية ، و تتطلب هذه المعايير تخطيط و اداء المراجعة للحصول علي تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية اخطاء هامه و مؤثره. و تتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول علي أدله مراجعه بشأن القيم و الإفصاحات في القوائم المالية و تعتمد الإجراءات التي تم اختيارها علي الحكم الشخصي للمراقب و يشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام و المؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ، ولدي تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابه الداخليه ذات الصله بقيام المنشأه باعداد القوائم المالية و العرض العادل و الواضح لها و ذلك لتصميم اجراءات مراجعه مناسبه للظروف و لكن ليس بغرض ابداء رأي علي كفاءة الرقابه الداخليه في المنشأه و تشمل عملية المراجعة ايضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية و التقديرات المحاسبية الهامه التي اعدت بمعرفة الاداره و كذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية. و إننا نري ان ادلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافيه و مناسبة و تعد اساساً مناسباً لإبداء رأينا علي القوائم المالية.

- لم يتم وضع بنود مذكورة التفاهم بين شركة الإسكندرية للبترول وشركة أموك الموقعة في ٢٠١٧/١٢/٦ موضع التفتت. إذ ينقل ملكية الأرض المقام عليها الشعلة وتسجيلها.
- يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة لنقل ملكية الأرض وتسجيلها وإجراء مايلزم من تسويات.
- تم إثبات الاستثمارات طويلة الأجل في رأس مال شركة الإسكندرية للمنتجات الشمعية والبالغة ١.١١ مليون جنيه بنسبة ٩١% بطريقتين مختلفتين (٤٠% حقوق ملكية ، ٥١% بالتكلفة ) ، فضلاً عن أنه يجب إعادة توفيق أوضاع شركة الإسكندرية للمنتجات الشمعية لتتماشى مع متطلبات معياري المحاسبة المصري رقمي (١٧،٤٢).
- الشركة بإعداد قوائم مالية مجمعة وفقاً لمتطلبات معياري المحاسبة المصرية رقمي (١٧،٤٢).
- يتعين الالتزام بمعايير المحاسبة المصرية وإجراء مايلزم من تسويات ومراعاة آثار ذلك على القوائم المالية.
- ضمن المخزون ضريبة القيمة المضافة الواجب استردادها طبقاً للقانون ترجع لأعوام سابقة والتي لم يتم تخفيضها.
- يتعين تخفيض المخزون بقيمة الضريبة وإجراء التصويب اللازم .
- ضمن المخزون نحو ٦.٧٨٦ مليون جنيه قطع غيار ومهمات لم يتم إجراء حركة عليها منذ ٣ سنوات فأكثر منها نحو ٣.١٠٤ مليون جنيه بنود مستغنى عنها منذ عام ٢٠١٢ . كما تضمن نحو ٨٤.٧٤٣ مليون جنيه قيمة بنود استراتيجيه كما تضمن مخزون آخر المدة ( انتاج تام ) نحو ٢٢٧ الف جنيه تكلفة ٣١.٥٨ طن مازوت تبين تسليمها لشركة ميدور خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩.

- يتعين اتخاذ اللازم بشأن الأصناف الراكدة والبنود المستقنى عنها و الالتزام بما ورد بمعايير المحاسبة المصرية (١٠، ١) وبالخاصة بالبنود الإستراتيجية وإجراء التسويات اللازمة .
- لم نواف بالمطابقة على رصيد ح/ الهيئة المصرية العامة للبترول فى ٢٠١٩/٦/٣٠ والبالغ ٢٠٤٦ مليون جنية (دائن) متضمناً نحو مبلغ ٥.٨ مليون جنية حافظ سولار رغم عدم تحقق الشروط الواجب توافرها وفقاً لكتاب الهيئة المصرية العامة للبترول بتاريخ ٢٠١٩/٧/٢٩ كما لم يتضمن أثر الحيود الناتجة عن عدم مطابقة مواصفات الخامات المستلمة من الهيئة خلال شهر يونية ٢٠١٩ .
- يتعين إجراء مطابقة على ح/ الهيئة المصرية العامة للبترول للتحقق من صحة الرصيد .
- لم تقم الشركة بإعادة حساب الإلتزامات والأصول الضريبية للمؤجلة فى ٢٠١٩ /٦/٣٠ وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصرى رقم ( ٢٤ ) حيث تم حساب الفرق بين الإهلاك الضريبي والإهلاك المحاسبي فقط كما أنه لم يتم إعادة حساب الضريبة المؤجلة عن فترات سابقة وفقاً للأسعار الضريبية السارية وفقاً للفقرة رقم (١/٦٠) من المعيار المشار إليه يتعين الإلتزام بالمعيار المحاسبي المشار اليه وإجراء مايلزم من تسويات .

## الرأى

وفيما عدا تأثير ما جاء بالفقرات السابقة على القوائم الماليه فمن رأينا أن القوائم الماليه مع الايضاحات المتممة لها تعبر بعدالة و وضوح في جميع جوانبها الهامه عن المركز المالي للشركة في ٢٠١٩/٦/٣٠ وعن أدائها المالي و تدفقاتها النقدية عن السنه الماليه المنتهيه في ذات التاريخ و ذلك طبقاً لمعايير المحاسبه المصريه و في ضوء القوانين و اللوائح المصريه ذات العلاقه .

### مع عدم اعتبار الفقرات التالية تحفظاً :



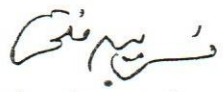
- أظهرت المؤشرات الماليه للشركة عن العام المالي المنتهى فى ٢٠١٩/٦/٣٠ تراجع فى صافى أرباحها بنسبة ٦٩.٨ % حيث حققت أرباح بلغت ٤٥٠ مليون جنية مقابل أرباح بلغت ١٤٨٧ مليون جنية فى الفترة المقارنه .
- الأمر الذى نوصى بدراسة أسباب ذلك والعمل على تعظيم ربحية الشركة .
- لم تقم الشركة بدراسة الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة فى ٢٠١٩/٦/٣٠ بالمخالفة للفقرة (٥١) لمعيار المحاسبة المصرى رقم ( ١٠ ) .
- يتعين الإلتزام بمعيار المحاسبة المصرى رقم ( ١٠ )
- لم تقم الشركة بفصل كل أصل على حده على الرغم من اختلاف الأعمار الإنتاجية
- يتعين فصل كل أصل على حدى لما لذلك من أثر على صحة حساب الأصل والإهلاك .
- تضمن ح / المشروعات تحت التنفيذ نحو ٢١ مليون جنية تكلفة دراسة فنية لتحسين مواصفات السولار لم يتم الاستفادة من تلك الدراسات حتى تاريخه .
- نوص بالعمل على امكانية الاستفادة من تلك الدراسات .
- أظهرت المطابقة التى تمت مع شركة الكهرباء على رصيد ٢٠١٩/٦/٣٠ وجود فروق بنحو ١.٢ مليون جنية .
- يتعين بحث ودراسة الفروق المشار اليها واتخاذ اللازم فى ضوء الدراسة .
- عدم الإلتزام بالقواعد والقرارات الصادرة بشأن بدل اللجان والإنتقال ( قرار السيد المهندس / وزير البترول والثروة المعدنية رقم ١ لسنة ٢٠١٣ وتعليمات الهيئة الصادرة فى هذا الشأن ) .
- يتعين الإلتزام بالقواعد والقرارات الصادرة واتخاذ مايلزم بشأنها .
- بلغت المكافآت المنصرفة بصفة شخصية لأعضاء مجلس الإدارة نحو ٩٨٥ ألف جنية عن العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ بالمخالفة للمادتين ١ ، ٣ من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ .
- يتعين الإلتزام بالقانون المشار اليه .
- لم تواف الشركة بأى تسوية ضريبية تخص عامى ٢٠١٥-٢٠١٦ والخاصة بضريبة المبيعات المستحقة على مبيعات الناقتا للهيئة والبالغ قيمتها ٦٢,٧ مليون جنية .
- يتعين مخاطبة الهيئة بهذا الشأن .
- لم يتضمن بيان القضايا احتمالات الكسب والخسارة لإمكان تحديد الإلتزامات المحتملة .
- لم نواف بحساب التوزيع المقترح .

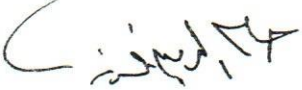


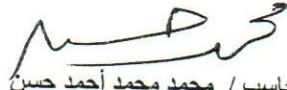
### تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة بحسابات مالياه منتظمة تتضمن كل ما نص القانون و نظام الشركة علي و جوب اثباته فيها و قد وجدت القوائم المالياه متفقه مع ما هو وارد بتلك الحسابات ، كما تطبق الشركة نظام تكاليف يحتاج إلى تطوير ، و قد تم جرد المخزون بمعرفة ادارة الشركة طبقاً للاصول المرعيه .  
البيانات المالياه الوارده بتقرير مجلس الاداره المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته ولائحته التنفيذية متفقه مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

تحريراً في: ٢٠١٩/٨/٢٣

مدير عام	مدير عام	مدير عام
نائب مدير الإدارة	نائب مدير الإدارة	نائب مدير الإدارة
		
محاسب / محمد محمود حسين	محاسب / محمد أحمد حافظ	محاسبة / نسرین فتحی أنور

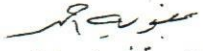
وكيل وزارة  
نائب أول مدير الإدارة  
  
محاسب / حسام الدين فوزى عمر

وكيل وزارة  
نائب أول مدير الإدارة  
  
محاسب / محمد محمد أحمد حسن

يعتمد ،،،

وكيل أول وزارة

مدير الإدارة

  
محاسبة / نبوية أحمد محمد

أستلمت نسخة  
! ٢٠١٩/١٣/٢٠

شركة ساندريه نزيوت المذنية  
أسوك  
الشؤون المذنية